

حمزة المصطفى

مؤتمر "خمس سنوات على الثورات العربية:
عسر التحول الديمقراطي ومالاته"

ثلاثة، هي: ما خلفه الاستبداد من خراب وعنف، والمشكلات البنوية في بلداننا خصوصاً تأجيج العصبيات دون الوطنية، وإدارة المراحلة الانتقالية نفسها". أما المصري فقال إنّ عام 2011 كان تاريخياً، "إذ أطاح مقولات الركود والاستثناء وعدم انخراط الأجيال الجديدة وسواها الكثيرون من الموروثات والمسلمات". كما أشار إلى أنّ الثورات العربية أذهلت العام والمرأة والسياسيين في رقيها ونجاح سلميتها - في أكثر من موضع - في إدخال الأنظمة في مأزق وتحقيق أهداف المواطنين، على الرغم من بعض الفشل الناجم عن عنف الأنظمة المفرط. ورأى أنّ عقد المؤتمر يؤكد أنّ مرحلة تاريخية جديدة في طور التأسيس من منطلق الانحياز للإنسان ورقته وسيادته، ومن منطلق دولة المواطنة وحق المواطن في الحرية والرفاه والاستقرار.

ثم قدم المصري عرضاً سريعاً عن نتائج المؤشر العربي لعام 2015. وكشف أنّ أغلبية الرأي العام العربي لا تزال تؤيد الثورة على الرغم من تدني نسبة التأييد مع مرور الأعوام، وأنّ الرأي العام العربي يرى أسباباً متعددة للثورات، بتنوع المستجيبين. ولفت إلى أنّ تدني نسبة تأييد الثورة بعد مرور خمس سنوات يتّصف بتركز هذا التقويم السلبي عند الفئات العمرية المتقدمة، في حين يتّركز التقويم الإيجابي بازدياد التعليم وفي الريف قياساً بالمدن. ولفت أيضاً إلى أنّ هذا التقويم السلبي لم يمنع المواطنين من أن يكونوا متّفائلين، ويرروا أنّ الربيع العربي يمرّ بحالة تعزّز، وأنّه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف.

الثورات العربية: إعادة قراءة

خصص لهذا المحور جلستان منفصلتان، لإعادة قراءة الثورات العربية في دول الربيع العربي الرئيسة. ترأّس الجلسة الأولى وجيه كوثاني، وقدم فيها الباحث مولدي الأحمر دراسة بعنوان "الثورة التونسية والتحول الآخر: الموارد والاعتبارات والقيم"، ناقش فيها مفهوم "الحالة الانتقالية" أو "التحول الديمقراطي" الذي طورته بالخصوص النظريّة السياسيّة الأنجلو-أمريكية، وتأسّط الباحث الضوء على الحالة التونسية بقصد تفحص جوانب التحول الديمقراطي بصفة عامة وتعديها على مجمل تجربة ما يسمّى "الربيع العربي"، وخلص إلى أنّ ثمة صراغاً اجتماعياً ورمزيّاً ومعرفياً محتملاً على ما يحدّد الواقع الاجتماعي - الثقافية المواطنة لإنجاز الانتقال الآخر الذي نادى به المتظاهرون أثناء الثورة، وهو إعادة النظر في "قواعد لعبة" الوصول إلى الموارد، وكيفية الحصول على الاعتبارات الاجتماعية،

بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركيّة في بيروت، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤمّراً بعنوان "خمس سنوات على الثورات العربية: عصر التحول الديمقراطي وما لاته"، وذلك في مقر الجامعة الأميركيّة في بيروت خلال الفترة الواقعة بين 21 و23 كانون الثاني / يناير 2016. وجاء انعقاد هذا المؤتمر انطلاقاً من الأهمية التي يمثّلها اندلاع ثورات الربيع العربي منذ خمس سنوات؛ وهو لا شك يعُدّ حدثاً مفصلياً في تاريخ المنطقة؛ إذ عبر فيه المواطنون عبر تظاهراتٍ سلمية عن حقوقهم في بناء مجتمعات تقوم على الديموقراطية والعدل والمساواة والمواطنة. لقد أسّست هذه الثورات وما تبعها من تطورات مرحلةً جديدةً في المنطقة، ووضعت الباحثين والأكاديميين في العلوم الاجتماعية والإنسانية أمام مهمة مناقشة دلالاتها ودراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدّت إلى تبّين مساراتها.

وفي هذا السياق، سعى المؤتمر إلى تقديم أبحاثٍ معتمدةٍ تعيد القراءة في صيورة الثورات وتشكّلها، وفي تفكيرك بنى الدولة والسلطة في البلدان العربية وتحليلها، وأثر ذلك كله في الثورات. كما سعى إلى دراسة العوامل المعقّدة والمليئة التي حالت دون تحقيق هذه الثورات الأهداف التي رفعتها عام 2011.

وجدير بالذكر أنّ المؤتمر لاقى تفاعلاً كبيراً من الباحثين الشبان وأصحاب الخبرات البحثية خلال فترة التحضير له؛ إذ استقبلت اللجنة أكثر من 250 مقترحاً بحثياً عن طريق البريد الإلكتروني، وأقرّت المقترنات المتميزة منها؛ من أجل تقديمها في أوراق بحثية. كما استقبلت اللجنة أكثر من 110 بحوث جرى إنجازها؛ فحضرت جميعها للتحكيم، وجرت إجازة 57 بحثاً للمشاركة في المؤتمر.

افتتح المؤتمر يوم الخميس 21 كانون الثاني / يناير 2016، بكلمتين؛ ألقى الأولى طارق متري عن معهد عصام فارس، وألقى الأخرى محمد المصري عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أشار متري إلى أهمية نقاش تعريفات التحول الديمقراطي والتباشّه وسياقاته في بلدان متّفّلة، وصفها بأنّها تضفي صفة الموروث على الحديث. كما أوضح سعي المؤتمر إلى تعزيز روح التأمل الهدائي في دوافع التحول والعوائق التي وضعت في طريقه، ولاحظ أنّ الأوراق متجازف في الحديث عن المآلات وحاذرت أن تقع في "القراءة القيامية" لاضطرابات لم ينجُ غبارها، على الرغم من أنّ هذه الأوراق لم تخف انحيازها للثورات. ونّبه متري إلى ما في برنامج المؤتمر من أولوية للداخلي والإقليمي على الدولي، دحضاً للمزاعم بأنّ مصائرنا يصنّعها الآخرون، "فمعظم الأوراق ينكبّ على فهم أوضاع بلداننا في جوانب

في المرحلة الانتقالية - حالتا مصر وتونس: دراسة مقارنة"، مالات الحراك العربي بعد مرور خمس سنوات على انطلاقه، فوجدها محيرة، إذ آل بعضها إلى صراعات داخلية أهلية، أو قبلية، أو طائفية، بينما نجحت التجربة التونسية في تحقيق قدرٍ من الانفراج نحو تحقيق التحول الديمقراطي، وانتهى الوضع في التجربة المصرية إلى الانقلاب على التجربة الديمقرطية الوليدة والتقهقر إلى عهد التسلط والاستبداد". وتحدّث هروس عن تأثير التوافق الوطني أو غيابه في نجاح المرحلة الانتقالية أو فشلها من خلال التركيز على قضية سجال الهوية العلماني/ الإسلامي عن طريق المقارنة بين تجربتين مختلفتين، شهدت إدراهما انفراجاً نسبياً نحو الاستقرار والتحول الديمقراطي، وهي التجربة التونسية، بينما عرفت التجربة الأخرى انتكاساً مريضاً نحو الاستبداد والتسلط، وهي التجربة المصرية.

وقدمتليندا مطر ورقة بعنوان "سوريا: السياسات الاقتصادية في زمن الصراعات"، رأت فيها أنّ الحرب مزقت الاقتصاد السوري من دون أي بوادر لحلٍ سياسي، مع عدوانية عسكرية متصاعدة. وأدت المخاطر العالية وعدم اليقين اللذان يرخيان بظلالهما على الاقتصاد السوري إلى صعوبة تففيف الحكومة السورية أيّ نشاط أو تعامل اقتصادي بيسير وعلى نحو مجدٍ كما في الظروف الطبيعية. وقالت إنّ النزاع السوري يحتاج إلى تفاهم دولي قبل التفاهم المحلي، وقد أجرت الحكومة السورية على الاعتماد على التجار المحليين في مجال النفط في العامين الأولين، ما أدى إلى ضغط على العملة المحلية مقابل ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، لا سيما في الأسواق السوداء.

وفي مداخلتها التي حملت عنوان "ثورة وولادة جديدة في سوريا"، قالت ويندي بيرمان إنّ التعريفات التقليدية بين الثورة واستبدال الشعب تساوي نظاماً سياسياً معيناً آخر، لكن هذا المنظور قلل من قيمة ركائز الهيمنة النفسية والثقافية والعاطفية. وأضافت: "عاني الكثير من السوريين نظاماً حافظ وبشار الأسد مما دفعهم نحو الخوف. وكانت أولى الخطوات التي قام بها المواطنون السوريون هي كسر حاجز الخوف، والمشاركة في التظاهرات جعلت السوريين يشعرون بأنه لا يمكن كتم أفواههم بعد الآن ومقنعتهم من نقل أفكار ومشاعر تصف هذه الولادة الجديدة". وحلّلت بيرمان مقابلات أجريت مع سوريين يصفون التغلب على الخوف والمشاركة في الاحتجاج بأنّهما نوع من الولادة الجديدة، فتوى أنّ الاحتجاج الجماهيري في سوريا كان ثورياً، لأنّه ميّز رفض الشعب أداء دور المواطنين الخانعين الذي روج له النظام الاستبدادي وطالب به. ويواجه هذا التحليل الإنساني للانتفاضات العربية أولئك الذين

والحقّ في إعادة الصوغ الأيديولوجي للقيم التي تبرر مضمون هذه "المرحلة الانتقالية" وتوسّس لما سيصبح "عهداً جديداً".

أمّا الورقة الثانية فهي لباحثة دينا الشرنوفي من مصر، بعنوان "ثورة مصر وأثرها في تكوين ذات شابة جديدة". وعرضت فيها مراحل استيقاظ الشباب على السياسة في مصر، وبداية أول حركة شبابية مستقلة في 2008، بينما كانوا قبل ذلك يلتحقون بأحزاب الكهول. ورأى الباحثة أنّ ثورة 2011 شكلت فاصلاً مؤقتاً في تاريخ القمع والركود السياسي للأنظمة التسلطية التي حكمت مصر منذ الاستقلال. وهي ثورة قامت بها فئة الشباب أساساً، ولها تأثير مهمٌ في تصور التغيير الذي طرأ على شخصية الشباب الجديدة، وأسهمت في انبات شخصية شبابية جديدة أثّرت في المشاركة السياسية للشباب وفي تصورهم للتغيير في الفترة بين عامي 2011 و2013.

وعرض مصطفى التير من ليبيا في المداخلة الثالثة ورقة بعنوان "الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية"، تناول فيها تطورات ما جرى في ليبيا من خروج الشباب ثم الكبار، وردد النظام العنيف على نحوٍ يختلف عن تونس ومصر، مع إشارة إلى أنّ الثورة الليبية لم تكن صناعة ليبية خالصة. ورصد التير الحراك الاجتماعي بعد انتصار الثورة الليبية وبروز موسّع ضمن نشاط غير مسبوق على مستوى المجتمع المدني، والحرية الإعلامية، قبل أن تأخذ هذه الظاهرة منحى نكوصياً نهاية عام 2014.

خاتمة هذه الجلسة كانت مع حمزة المصطفى، بمداخلة عنوانها "الثورة السورية من المدينة إلى النزاع المسلح"، أشار فيها إلى حيرة المراقب في توصيف حصيلة خمس سنوات من الثورة السورية، إذ نجد أنفسنا أمام نظرات عديدة إلى الحدث، وكلّ له ما يبرره. وتساءل المصطفى: ما العوامل التي أوصلت الثورة إلى هنا وجعلتها ثورة بلا منجز، على الرغم من استمرارها؟ بمعنى آخر، كيف نصف انتقال الثورة السورية من السلمية إلى المسلحة؟ ودحض المحاولة الأنثروبولوجية التي تجد الثورة السورية ثورة أرياف وفقراء مهمنشين، تقطع الطريق على المدينة بالعنف، ما يجعل التمرد سبيلاً للعنف والسلاح، وعدّ الثورة السورية ثورة مراكز الأطراف التي أطّرها شباب مؤمن بالديمقراطية. وتطرق إلى إشكالية عنف النظام الذي يهابي بينه وبين الدولة، وبينه وبين فئات من المجتمع، ما يجعل إسقاطه يعني تفكيّجاً للمجتمع وإسقاطاً للدولة.

أمّا الجلسة الثانية فقد ترأستها مهى يحيى. وتناول فيها حفيظ هروس في مداخلته "سجال الهوية وأثره في عصر الانتقال الديمقراطي

الجزائرية التي عرفت كيف تتجدد موجات التغيير العربي العاتية سنة 2011، وهي الصعوبات التي كانت حاضرة كذلك قبل هذا التاريخ بمناسبة أحداث أكتوبر 1988، والتي أنتجت نوعاً من التغيير في واجهة النظام السياسي، من دون المس بالدولة العميقه التي بقيت بعيدةً عن تأثير هذه الأحداث التي أنجزت، على الرغم من ذلك، نوعاً من التعددية الحزبية والإعلامية، وفتحت مجال العمل الاقتصادي الحرّ بدل الخيار 'الاشتراك' الذي كان سائداً، من دون أن تمسّ أساسيات قواعد اللعبة السياسية التي بقيت من دون تغيير، ما جعل الحالة الجزائرية تبدو حالة مستعصية مقارنةً مع محيطها المغاربي، حالة لم تفلح معها الأدوات المعروفة للتغيير؛ كالانتخابات والهزّات القوية نسبياً التي كانت وراءها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية".

وتناول عبد الهادي العجمي في ورقته "الحرّاك الكويتي والربيع العربي: ديناميك الإيحاء الجماعي والخروج من البراغماتية"، مدى تأثير الكويت بالإيحاء الجماعي لحرّاك دول الربيع العربي، وأسبقيّة الحرّاك الكويتي على حالة الربيع العربي. انطلق الباحث من فرضية مفادها أنّ الحرّاك السياسي في الكويت خسر الكثير على المستوى الفعلي والواقعي، نتيجةً لآثار الربيع العربي الإيحائية التي قادت إلى ارتفاع سقف المطالب مدعومة في فترة بالنجاحات التي حقّقها الربيع العربي في بدايته. لكنّها اليوم ومع ما تعانيه دول الربيع، وجدت نفسها في مواجهة أمام ما تملّكه من قدرات واقعية؛ فقوّة السلطة، وموجة الثورة المضادة للربيع العربي في العالم العربي، أنتجتا مشهدًا بدأ في المعارضة عاجزة عن خلق واقعٍ جديد أو بديل يعيد إليها ما فقدته.

وفي ختام الجلسة، عرجت كارمن جحا في ورقتها "أخطبوط الطائفية": ديناميكيات التعبئة والشذوذ في نظام تقاسم المحاصلة الطائفية اللبناني، على التحدّيات التي تعرّض التعبئة الجماهيرية في مواجهة حركات الاحتجاج غير الحزبية؛ أي الحركات التي لا تقوّدها أو تنظمها الأحزاب أو الائتلافات السياسية. وبحسب الباحثة، جرت الحالة الأولى عام 2011، واستمرت ثلاثة أيام في شهر شباط / فبراير وآذار / مارس، وتبّنت شعار إسقاط النظام الطائفي. وشكّلت الحالة الثانية أحدث محاولات مجموعات المواطنين تنظيم احتجاجات تتذمّر من أزمة القمامه وتطالب بالإصلاح السياسي الفوري، قادتها حركة "طلعت ريحّتكم". وقالت جحا إنّ القادة السياسيين في لبنان يستخدمون نظام تقاسم السلطة للحيلولة دون تعبئة الجماهير خارج الأطر الحزبية، وإنّ المؤسسات الرسمية اللبنانيّة ضعيفة نتيجة غياب سلطة القضاء والمحاسبة وحضور الزعماء القويّ.

يقيسون نجاحها في المقام الأول بدرجة إرساء الديموقراطية، "فحتى لو استمرت مظاهر الاستبداد، فإنّ توقعات المواطنين لما يعني أن يُحكموا تغيير جذريًّا، ويجب أن نهتّ، أثناء إجراء جرد حساب لهذه الثورات، بالتحولات في العنصر المجتمعي للعلاقات بين الدولة والمجتمع"، كما قالت.

احتجاجات في سياق الثورات

عرف الربيع العربي من خلال دولة الرئيسة؛ تونس، ومصر، واليمن، ولبيبيا. ولكن موجاته لامست مختلف الدول العربية، جمهوريات وملكيّات؛ إذ انطلقت حركات احتجاجية بطالب مختلفة تتواهّم وخصوصية كلّ بلد وطبيعة نظامه وأوضاعه السياسية. وقد خصص المؤتمر جلسة لبحث أبرز الموجات الاحتجاجية خارج دول الربيع العربي وتفكيكها. تحدّث حيدر سعيد عن "حركات الاحتجاج في عراق ما بعد الاستبداد: تحدي الدولة" متابعاً الموجات الاحتجاجية التي اندلعت في العراق ما بعد الاحتلال الأميركي للبلاد سنة 2003. وبحسب سعيد، ثمة سمات أساسية لهذه الحركات: قيادة المثقفين والناشطين المدنيين للحركة، وكونها تزامن مع الاحتجاجات المطلية التي كانت تستهدف فشل الدولة في أداء الخدمات العامة. وقد كانت شارة الاحتجاج تأتي، في الغالب، من دوافع مطلبية. ودائماً ما كانت تتحول إلى فضاء يعمل مكون المثقفين والمدنيين داخله على قيادة الأهداف المطلية وتحويلها إلى حركة احتجاج حقوقية وإصلاح ديمقراطي. وفي العادة، بحسب سعيد، تنجح حركات الاحتجاج في إحداث تغيير، أو قطع سياسي، في حال نجح المكون السياسي للحركة الذي ينادي عادةً بالعريات السياسية والديمقراطية وتداول السلطة، بدمج المكون المطلبي داخله. ونجاح ثورتي تونس ومصر، برأيه، إنّما تتحقّق بسبب النجاح في دمج هذين المكونين. وهو ما لم ينجح فيه ناشطو المكون السياسي في الحركة الاحتجاجية في العراق، في تجاربها السابقة، فمع انحسار المكون المطلبي، لم يستطع المكون السياسي الثبات وإدامة الحركة. وخلص سعيد إلى أنّ الحركة الاحتجاجية في العراق تنهض في حالات ضعف الدولة عن أداء مهماتها، ضعف رعيتها وحضارتها للمجتمع. إنّها واحدة من تحليّات الدولة، ثقافةً ونزعّة سياسية. وما إن تستعيد الدولة قدراتها، حتى تضعف الحركة الاحتجاجية، وتخدم إمكانية تحويلها إلى مطالب إصلاح ديمقراطي. وفي دراسة "الخوف من التغيير السياسي في الجزائر"، حاول عبد الناصر جابي معرفة الصعوبات التي تواجه التغيير السياسي في الحالة

ديمقراطية يتيمة

في مساء اليوم الأول من المؤتمر، حُضّرت جلسة لمحاضرة بعنوان "ديمقراطية يتيمة"، قدمها غسان سلامة الذي لم يتمكن من الحضور، وعرضت المحاضرة عبر فيديو مصوّر. أشار سلامة إلى أنّ هنالك شعوراً في بلاد العرب بأنّ الديمقراطية يتيمة، تكاد تكون بلا أهل، على الرغم من اتجاههم، فصيّلاً بعد فصيل، إلى الدعوة إليها وإدخالها في صلب إعلاناتهم، سواءً أكانوا شيوخين أم قوميين أم من الإسلام السياسي. لكنّ قصة الديمقراطية، كما يوضح، ليست قصة تبنّ شكلي، بل قصة إقامة مؤسسات ديمقراطية، وليست طريقة وصول إلى السلطة بل هي إصرارٌ على العيش في الشرعية الدستورية وتداول السلطة وضمان الحريات. وبذلك تكون هدفًا لا وسيلة، ويكون أهلها قليلين وهمشين. أهل الديمقراطية، بحسب سلامة، كانوا أقلية بخلاف أهل القومية أو الإسلام أو الاشتراكية، فما بالك بأهلها في عهد الجمهوريات الوراثية وتخبّها الجديدة باستحواذها الفتوى على الدولة التي باتت إرثاً خاصاً يُورث، بحسب تعبيره. ويضيف سلامة أنّ الديمقراطية بقيت محلّ خوفٍ من الإسلاميين، ومحلّ إرجاءٍ لها، بدل أن يكون الإلّاح على أهّمّ من المخاوف التي قد تأتي بالإسلاميين إلى سدّة السلطة. ويرى سلامة أنّ تعرّث الثورات العربية قد لا يكون عسراً في التحول الديمقراطي، بل اختناق دام، له آلاف الأسباب من المال الريعي والطبقة الوسطى وهوية المحتّجين إلى مسلك النخب. لكنّ كلّ ما جرى يعزّز تشديد سلامة على أهمية الديمقراطية بمعناها العميق، معنى الهدف لا الوسيلة. ولذلك نراه يقدّم ما يشبه النصائح لإنجاح الديمقراطية وترسيخها واحترامها في سياق ما يجري الآن، خصوصاً بعدم الخلط بين المراحل وعدم سلقها في صوغ الدستور تحديداً، وفي إطار التمييز بين النظام والدولة، ومن ناحية الإعلاء من شأن أخلاق القادة الانتقاليين نقىضاً للفساد والاستبداد الخاويين من الشرعية، الأمر الذي يكرّس الديمقراطية هدفًا لذاته وبذاته.

إسلاميو تونس بين الثورة والدولة

أعقبت محاضرة سلامة محاضرة للشيخ عبد الفتاح مورو، أحد أبرز وجوه الحركة الإسلامية التونسية، وبها اختتم اليوم الأول من المؤتمر. حملت المحاضرة عنوان "من إطاحة الاستبداد إلى حماية التحول الديمقراطي: قراءات في النموذج التونسي"، رأى فيها مورو أنّ الإسلاميين هم أول منّهم بالسعي إلى نقل الحراك الشعبي إلى العالم

الإعلام والثورات

خصص المؤتمر جلسةً لـ "الإعلام والثورات"، ترأّسها وليد نويهض، وشارك فيها عمر البزري بداخلة تحت عنوان "أي دور للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الربيع العربي؟ أي ملجاً بعد فشل الخطط القديمة؟"، رأى فيها أنّ السبب الرئيس لسوء أوضاع بلدان المنطقة هو الفشل الفادح في نقل المعارف واستخدامها وتوطينها، خصوصاً المعارف العلمية والتكنولوجية. ويرهن على هذا بأنّ الاحتجاجات في سوريا بدأت في منطقة الجزيرة، بعد الجفاف الشديد على مدى سنوات، والذي رافقته ملوحة الأرض، ما أدى إلى تعطيل عدد كبير من المشروعات الزراعية، وهجرة أبناء المنطقة إلى حواشى المدن الكبيرة وانهيار شبكة الدعم الاجتماعي، ما أدى إلى زيادة استعداد الشباب للتسلّح مقابل المال. يكشف هذا، بحسب البزري، صلةً متينة بين المعرفة وما نعانيه اليوم؛ أي تلازم الفقر المعرفي مع تنامي الاقتصاد والثقافة الريعين وسياسات التنمية العاجزة عن التماشي مع العولمة، واستشرافها.

قدمت بيلي جين براونلي المداخلة الثانية تحت عنوان "تطور الإعلام حول سوريا: الوجه المزدوج للمساعدة الخارجية". تناولت فيها ما يعنيه التطور الإعلامي، وكيف جرت مساعدة التطور الإعلامي في الشرق الأوسط من الخارج، وبنية المعاونة الإعلامية التي قدمت في سوريا وبخصوصها؛ وذلك في محاولةٍ للإجابة عن أسئلة تتعلق بما جرى في سوريا من تحولات، وإذا ما كانت المساعدة الخارجية في المجال الإعلامي ساعدت في صناعة الانتفاضة في سوريا.

وقدمت سالي حمارنة مداخلة بعنوان "ظاهرة التواصل الجماهيري في الحاضر العربي: الوسائل والتحديات"، تناولت فيها الربيع العربي بوصفه ظاهرة تواصل جماهيري متبدلة، مثلها نزول الشباب إلى الشوارع بأعداد كبيرة. وعرضت دور الإعلام في نحت البيئة المدنية في التاريخ الحديث، خصوصاً دور الصحافة والبث في خلق الصالونات والمقهى وإغناء الحياة الاجتماعية العامة، ونشوء الأيديولوجيات الحضارية، واحتياطف الحياة الاجتماعية من خلال ظواهر مثل الأوتوكسات وسواه، تلغي الفراغات في المدينة. وتناولت أيضاً الإنترنت وأثرها في العمران والمدينة، كما وصفت خصائص الحياة الاجتماعية الحديثة في الوطن العربي بوصفها حياة أفراد بمحاجيف منفصلة، إلى درجة أنّ الرصيف يكاد يكون الفراغ الوحيد المتrocك بوصفه مكاناً عاماً. وعدّت حمارنة الربيع العربي مرحلة مرتبطة بانتهاء مرحلة سيطرة الإعلام الأحادي الجانب.

وتحليل بياتها ووثائقيها وبحث مفاهيمها لتكشف أنّ الجماعة الإسلامية في مصر تطورت خلال التاريخ وتتنوعت بسبب تفاعلها مع الواقع؛ ففي سبعينيات القرن العشرين انفصلت عن الإخوان ومرت بفترة عمل اجتماعي دعوي داخل المجتمع، ثم راحت تعدد للانقلاب وتخطّط له، ثم جاء اغتيال السادات والبدء في استخدام السلاح في تغيير النظام، ثم الاعتقال والسجون، تلتها درجة كبيرة من العنف بينها وبين النظام، أتت بعدها مرحلة المراجعات ووقف العنف من جانب واحد، ومع ثورة يناير كانت مرحلة العمل السياسي التي تناولت فيها الباحثة مواقف للجماعة من الثورة والانتخابات البريطانية والرئاسية ومن العلمانيين والمسحيين.

وأقى خليل العناني المداخلة الثالثة بعنوان "محددات نجاح الحركات الإسلامية في الثورات العربية"، التي سعى فيها إلى اختبار ردة فعل الإسلاميين العرب تجاه الثورات العربية، وكيف تعاطوا معها سياسياً وفكرياً وأيديولوجياً. وتعقد ورقته مقارنةً بين حالتي جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر وحركة "النهضة" في تونس. كما تجادل بأنّ محددات النجاح أو الفشل (أو الصعود، والهبوط) بين الحالتين مرتبطة بثلاثة عوامل أو محددات رئيسة: أولها السياق السياسي والثوري والاجتماعي في كلا البلدين. وثانيها، التطور الفكري والأيديولوجي لكلا الحركتين، فضلاً عن دور القيادة في التعاطي مع الثورة. وثالثها، السياقان الإقليمي والدولي ودورهما في رسم مسارات النجاح والفشل في كلا الحالتين.

أما الجلسة الموازية فكانت في هذا المحور، وأدارها ريان الأمين. قدّم الورقة الأولى فيها زولتان بال عنوان "كيف يُؤسّس سلفيو لبنان سيطرتهم الدينية في مرحلة ما بعد الثورات العربية؟". جاء في الورقة أنّ بعض الدراسات الذي يتناولون موضوع الحركة السلفية في سياقات وطنية مختلفة يعلّل نجاح الحركة السلفية في قدرتها على استقطاب أفرادٍ ينتمون إلى فئة شبابية نسبياً، يواجهون أزمة هوية ترتبط بالحداثة. وأضاف الباحث: "في لبنان، السلفيون يستقطبون السنة الذين يشعرون بالحرمان والقهر مقارنةً بجماعاتٍ أخرى".

وتحدّث أحمد عبد الحميد حسين من مصر عن "التحول الديمقراطي بين الاستقطاب الثنائي وأزمة غياب البديل: دراسة حالة "حزب مصر القوية"، فقال إنّه عند انفجار الثورات العربية، لم يتتصدّرها أيّ تشكيلات لتنظيمات حزبية أو حركة لتيارات ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وتحدّث الباحث عن أزمة تبلور البديل الديمقراطي في الحالة المصرية بعد الثورة، راصداً التحولات التي مرّت بالحزب منذ نشأته في تشرين الثاني / نوفمبر 2012، من خلال تحليل دور التعبئة

العربي بعد الثورة في إيران، لذا عطل حراكم، وما حصل في الجزائر في التسعينيات خوف الناس منهم. وعرّج مورو على حقبة الحبيب بورقيبة في تونس؛ فذكر أنّه هياً البلد ليتقدّم، "لكن حزبه أصبح فيما بعد حزباً أحادياً بعد إقصائه اليساريين، وتضاءل تأثيره بظهور طبقة من الشغيلة والطلبة، أظهرها النظام الرأسمالي". وهنا، بدأت الحركة الإسلامية في تونس - بحسب مورو - تأخذ موقفاً من القضايا الاجتماعية بعيداً عن الأنماط العقدية فقط، وصارت القوة الأولى في الجامعة التي لم يستطع بورقيبة أن يصدّ أبوابها. وقال مورو: "من إيجابيات حكم بورقيبة أنه استبعد العسكر من الحكم وهو ما أثر في قيام الثورة، ومن إيجابياته أنه استبعد التوريث". وختم محاضرته بصيحة مؤثرة، قائلًا: "يا صناع العقول اصنعوا العقول في أمّة العرب، فالتطور لا يأتي بالأطباء والمهندسين بل بأصحاب الفكر والعلوم الإنسانية، ولن يغيّر الإسلاميون الواقع بعلوم الشرع بل بعلوم الفكر".

التيارات السياسية والثورات العربية: أدوار واتجاهات

بدأ اليوم الثاني من المؤتمر بجلستين متوازيتين؛ الأولى تحت عنوان "التيارات السياسية والثورات العربية: أدوار واتجاهات" ترأّسها جهاد الزين، وشارك فيها سالمة كيلة الذي قدّم ورقة حملت عنوان "اليسار العربي في الثورات العربية وتطوراتها"، بين فيها أنه كان ثمة تيار قوي داخل اليسار العربي، قبل الثورات، تحول إلى الليبرالية وتبنّى الديموقراطية. وتناول كيلة أسباب الثورات، وموقع "العامل الاقتصادي" فيها؛ إذ ظهر منذ البدء في تونس أنّ الشعارات المطروحة تتعلق بالعمل والأجر، وبنتحقيق الكرامة عبر تحسين الوضع الاقتصادي. والهدف هنا هو الإشارة إلى التفارق بين مسار الواقع الذي كان يطرح التغيير الجذري، أي الذي يتعلّق بتحقيق النمط الاقتصادي، بينما كان اليسار يرتكز على تغيير "شكل السلطة" من سلطة دكتاتورية استبدادية شمولية إلى سلطة "ديموقراطية". ورأى كيلة أنّ هذا اليسار فوجئ بالثورات نظراً إلى عدم ارتباطه بالبني المجتمعية. وتحولت المفاجأة إلى ارتباك حين توسيع الثورات.

جاءت المداخلة الثانية بعنوان "حركات الإسلام السياسي والعملية الديموقراطية"، ألقّتها نجوان الأشول التي تناولت "الجماعة الإسلامية" في مصر، منطلقةً من سؤال: كيف أثر التفاعل مع المجال السياسي في أيديولوجيا الجماعة الإسلامية وقراراتها وأفعالها؟ وبنّت الباحثة إجابتها عن هذا السؤال من خلال مقابلات مع أعضاء الجماعة

القرن الماضي مقوله وصفية بعيدة عن التحليل لوصف النظام السياسي التركي، ثم ظهوره في موجة ثانية من استعماله لوصف الحالة البالكستانية وصولاً إلى الموجة الثالثة في دول الربيع العربي، حيث يشير هذا المصطلح إلى أهمية المؤسسة العسكرية في إدارة الحكم من خلال مراكز نفوذ وجملة أجهزة تُملي القرارات السياسية أو تؤثر فيها. ورأى الباحث أنَّ ثمة مفارقة في استخدام هذا المصطلح في تونس التي اتَّخذ فيها الجيش دور الحياد الإيجابي. ومع ذلك استُخدِم المصطلح بمعانٍ متعاكبة؛ فَعَنْ حُكْمَ الظُّلْمِ ثُمَّ بِقِيَامِ النَّاسِ الْقَدِيمِ ثُمَّ قُوَّةِ الثُّورَةِ الْمُضَادَّةِ إِلَى أَنْ اسْتَقِرَّ عَلَى الدُّولَةِ الْعُمِيقَةِ. والمضمون في هذه الاستخدامات كُلُّهُ هو حُكْمَةِ تَقْفِيَّةِ بَعِيدًا أَوْ فِي سَرَادِيبِ حُكْمَةِ الْوَاجْهَةِ، وَلَوْبِيَّاتِ مَالِ وَأَعْمَالِ مَسْتَرَّةٍ.

بعد ذلك، ألقى ولد باهي بون مداخلة بعنوان "محنة الربيع العربي: الدولة ضد التغيير"، رأى فيها أنَّ موجة التغيير اُسْمِتَ بِفِروقَاتِ وِتَفَاقُوتِ مِنْ دُولَةٍ إِلَى أُخْرَى بِحَسْبِ مَسْتَوِيِّ قُوَّةِ الدُّولَةِ وَقُدرَتِهَا عَلَى الْمَقَوْمَةِ؛ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ دُولَ قَاتِمَتِ التَّغْيِيرِ وَأَجْهَضَتِهِ، وَدُولَ أُخْرَى قَامَتِ بِإِصْلَاحَاتِ، وَدُولَ عَرَفَتِ التَّغْيِيرَ وَاسْتَقَرَّتِ بَعْدِهِ أَوْ تَرَاجَعَتْ عَنْهُ. وَبِتَّا الْآنَ فِي مَرْجَلَةِ مَا بَعْدِ الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَجُبُ التَّسَاؤُلُ فِيهَا أَيْنَ يَكُنُ الْعَطْلُ فِي هَذِهِ التَّجْرِيَّةِ؟ وَإِلَى أَيِّ حَدٍّ يَكُنُ عَدُّ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ ضَدَّ التَّغْيِيرِ. وَنَاقَشَ الْبَاحِثُ ذَلِكَ مِنْ خَلَالِ عَدَّةِ مَحَاوِرٍ؛ هِيَ أَزْمَةُ مَفْهُومِ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَزْمَةُ نَمُوذِجِهَا وَالْخُلُطُ بَيْنِ مَفْهُومِ النَّاسِ وَمَفْهُومِ الدُّولَةِ. وَأَكَّدَ ثَلَاثَةُ مُسْلِمَاتٍ بَعْدِ الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ؛ هِيَ أَنَّ الْإِسْتِشَاءَ الْعَرَبِيَّ لَمْ يَعُدْ وَارِدًا، وَأَنَّ الشَّعُوبَ بَاتَتْ حَاضِرَةً سِيَاسِيًّا، وَأَنَّ الْعَالَمَ الْعَرَبِيَّ يَتَغَيَّرُ بِيَدِ الْمَجَمُوعِ.

جاءت بعد ذلك مداخلة محمد العجاتي "بنية الدولة العربية والتحول الديمقراطي: نماذج تونس ومصر والمغرب" التي رأى فيها أنَّ المطلب في جميع دول الربيع العربي كانت واحدة لكن المسارات اختلفت، ما أدى إلى اختلاف النهايات. وأشار الباحث إلى أنَّ تقييم المسار بعد خمس سنوات يؤكد أنَّ هذه الثورات لم تتحقق ما كان مأمولاً. وتحدَّث عن الشُّبُكَاتِ الْمَعْوَقَةِ لِلتحوْلِ، وَفِي صِدارَتِهَا بَنِيَّةُ الدُّولَةِ ذَاتَهَا؛ إِذَا يَظْهُرُ بِوضُوحٍ أَنَّ الْحَالَاتِ الَّتِي يَغْيِبُ فِيهَا حَارِسُ بَنِيَّةِ الدُّولَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ مُثْلِ الْحَالَةِ التُّونْسِيَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَدْعَةً كَمَا يَدْعُونَ الْبَعْضُ إِلَى هَدْمِ الدُّولَةِ، وَإِنَّمَا فَرْصَةً لِتَطْوِيرِ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ لِتَلَائِمِ الْعَصْرِ وَتَفْتَحَ أَفْفَانَ الْمَوَاطِنِ لِإِعَادَةِ صَوْغِ بَنِيَّةِ الدُّولَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَكَلِّسَةِ، لِتَكُونَ أَكْثَرَ قَابِلِيَّةً لِنَمُوذِجِ دِيمُقْرَاطِيٍّ يَحْكُمُهُ عَقْدُ اِجْتِمَاعِيٍّ، وَلَيْسَ عَقْدُ الإِذْعَانِ الْمَفْرُوضُ عَلَى دُولَنَا مِنْذِ نَشَأَتِ الدُّولَةِ الْحَدِيثَةِ فِيهَا.

للمجموعة والعقبات التي قابلت الحزب بفعل أسباب مختلفة، أهمُّها الأزمات التي مرَّ بها مسار التحول الديمقراطي في مصر، خصوصاً حالة الاستقطاب الشديدة التي هيمنت على المجالين السياسي والعام بعد انقلاب تموز/يوليو 2013. ورصد الباحث دور النشأة القديمة، وتأثيرها في الخطاب السياسي، وبناء التحالفات والجهات، وكيفية بناء التنظيم الجديد، والقضايا التي يجري الاهتمام بها دون قضايا أخرى أقلَّ أولوية. وعالج في دراسته إشكالية أساسية، وهي تأثير القمع في تطُّورِ الحزب، وتأثير الإحباط الذي لحق بأفراده نتاجَ أسباب مختلفة، ما أدى إلى دخول بعض أفراد المجموعة في حالة انسحاب بدرجات مختلفة.

ثم قدَّمَ الباحث محمد علي عدراوي ورقة عن "السياسات الخارجية للحركات الإسلامية"، تشكَّلت بنيتها على مجموعة من الأسئلة: كيف تفهم الحركات الإسلامية العلاقات الدولية؟ وكيف تمارسها؟ وإلى أيِّ حدٍ نستطيع أن نعدُّ الإسلاميين مُختلفين في مناطقهم من العالم عن الأطراف السياسية غير الدينية؟ وهل يشجع الإسلاميون رؤية معينة للعالم من ناحية أجنادتهم الخارجية؟ وماذا كتب مثقفوهم وقادتهم عن هذا الموضوع على مَرَّ السنين؟ وكيف حصروا الحركة الإسلامية في حقل العلاقات الدولية في الدفاع عن "هويتهم الدينية" و"المصلحة الإسلامية والأطر الجيوسياسية الإسلامية" (على سبيل المثال البحث عن الإسلاموية إلى السلطة منفذةً "خصوصيتها" السياسية في حقل الشؤون الخارجية؟ وهل أثَّرت الواقع السياسي في سياستها الحالية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟ أخيراً، هل السياسة الخارجية حقل ملائم لعلماء السياسة الذين يرغبون في دراسة السمات الدائمة للإسلام السياسي، أو لنموِّه طوال السنوات القليلة الماضية، لا سيما بعد وصول عدد من ممثليه إلى السلطة؟

الدولة والثورات: مواجهة واحتواء

أعقبت هاتين الجلستين المتوازيتين جلستان متوازيتان آخرتان، عقدتا تحت عنوان "الدولة والثورات"، ترأس الأولى بشار حيدر، وألقى فيها مهدي مبروك ورقة بعنوان "الدولة العميقه والتحول الديمقراطي في تونس: افتراضات أولية"، تناول فيها مصطلح الدولة العميقه، وذلك في طموحٍ إلى كشف الإستراتيجيات الخطابية التي أدَّت إلى ولادة هذا المصطلح الذي اختفى الآن بسبب إستراتيجيات أخرى كشفت انتهاء قيمته الدلالية. تتبع الباحث ظهور هذا المصطلح في تسعينيات

أو المؤسسية أو الثقافية، والنماذج الذي تبين لنا على عجل هو أن العمل الجماعي المشاكس في الأردن، على الرغم من أنه لم يؤدّ إلى تغيير النظام، فإنه أكثر استدامةً، ويستند إلى شبكات ناشطين أكثر كثافةً مما كانت عليه الحال في عامي 2010 و2011 في تونس.

الجيش والثورات: إعادة رسم الأدوار

تناولت الجلسة اللاحقة موضوع "الجيش والثورات". وقد رأسها سامر فرنجية. قدّم الورقة الأولى فيها هاني عواد، وجاءت بعنوان "التطور التاريخي لـ 'اللاديمقراطية' في مصر"، تناول فيها خصوصية البيروقراطية المصرية التي تكمن، بحسب الباحث، في أنّ تشكّلها التاريخي جعلها غير قادرة على استيعاب الشراكة مع الكيانات الجمعية pluralist groups الخارجية عنها، فالبيروقراطية المصرية تشكّلت تاريخياً على هيئة "جماعة سياسية" ترى في نفسها بديلاً عن الأحزاب السياسية ولا تقبل احتواء كيانات جمعية أو إدماجها، والتي من شأنها - إن دُمجت - أن تؤدي إلى انهيار المنطق الذي تعمل أجهزة الدولة بموجبه. وقد صُممّت البيروقراطية المصرية سياسياً واجتماعياً على هيئة الجماعة التي تعزل نفسها عن المجتمع وتطالب الوافد إليها بولاءً أشبه بولاء الأفراد لحزب سياسي. وألمح عواد إلى أنّ صيورة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر أفضت إلى نتيجة تعقد مسألة توسيع المشاركة السياسية في المشهد السياسي المعاصر، فوجود قطاعات شعبية واسعة من المهمشين تتأثر يومياً بسياسات الدولة ولكنها في الآن نفسه عازفة عن الانخراط في أطّر سياسية ممثّلها، يعطي ائتلاف الحاكمين في مصر هامشًا أوسع لتجنّب الانتقال نحو الديمقراطية، ويعطي الدولة العميقية أيضًا جميع الذرائع لمحاصرة المعارضه السياسية التي غالباً ما تجد نفسها بلا ظهير سياسي ولا حاضنة اجتماعية تحتمي بها.

وقدّم حسن الحاج علي أحمد ورقة بعنوان "تأثير المهمنية العسكرية الجديدة في الثورات العربية"، منطلاقاً من فرضية تباين تعامل المؤسسة العسكرية من بلد إلى بلد؛ إذ قارن بين المهمنية القديمة (حين كان الدور المحوري للجيوش هو الصراع العربي الإسرائيلي) والمهمنية الجديدة (حين تحول اهتمام هذه المؤسسات إلى الداخل بعد السلام) وباتت المؤسسة العسكرية تتولى أعمالاً أمنية وسياسية واقتصادية أكبر بالقياس إلى القديمة). وهكذا بتنا أمام مجتمع عسكري أمني في مصر، وجيش عقائدي في سوريا، ومجتمع عسكري تجاري قبلي في اليمن.

وألقت مليكة الزخنيني المداخلة الأخيرة في هذه الجلسة، والتي حملت عنوان "أزمة الدولة الوطنية ومارق الديمقراطية في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية نموذجاً"، انطلقت فيها من فرضية مفادها أنّ الحراك الشعبي عزّى واقع الدول الوطنية المأزوم، وأنّ هذا العجز وليد اختلالات في بناء الدولة الوطنية منذ الاستقلال؛ بحيث نجد تجاذبات تفسّر العجز أو التعرّف في بناء الدولة الوطنية، كالتجاذب بين الديني والعلمي، والتجاذب بين المدني والعسكري، والتجاذب بين الدولي والإقليمي، فضلاً عن البنية الاستعمارية التي تتميز بالعجز عن بناء الديمقراطية.

ترأس مني حرب الجلسة الموزية. وبدأها مايكل هدسون الذي قدّم ورقة بعنوان "هل تcmd الدولة العربية بعد الثورات؟" بحث في أزمة الدولة"، قال فيها إنّ انتفاضات 2011 كشفت بصورة دراماتيكية ضعف الدولة العربية. ولا يزال الزلزال والهزات الارتدادية التي أعقبتها مستمرةً، وتزعزع استقرار الدولة والانتخابات الحاكمة، حتى في الدول التي لم تشهد احتجاجات شديدة. لكن النتائج التي أسفرت عن تلك الاحتجاجات، كشفت أيضًا عن ضعف المجتمعات العربية. وفشلت المعارضة، في جميع الحالات تقريباً، في تحقيق ملمس فعال.

ثم نجد ورقة لـ كليمانت هنري تحت عنوان "الدولة الراسخة والثورة في العالم العربي"، قدّمها محمد علي عدراوي بدلاً منه، بسبب عدم تمكنه من الحضور. ربط الباحث بين تعاليم لينين في كتابه "الدولة والثورة" والانتفاضات العربية. وخلص في الورقة إلى أنّ القطاع الخاص في الدول العربية كان محرك الثورات والدعوات إلى التحول الاجتماعي.

وتكلّم محمد الشيوبي عن "مصر والتحول من داخل الاستبداد"، راداً على الادعاء بأنّ تفزيذ العدالة الانتقالية يساعد بالفعل في تطوير المؤسسات الديمقراطية. ورأى الباحث أنّ العدالة الانتقالية فشلت في معالجة التحولات وتوقعَ تطوراتها ضمن هياكل الدولة الاستبدادية، ويفضل بدلاً من ذلك مفهوم "التحولات الفاشلة"، لأنّ العدالة الانتقالية برأيه تعيد إنتاج أنظمة توتاليتارية، كما أنها لا تحل القضايا الكبيرة.

وختم دانييل براون الجلسة بورقة تحت عنوان: "إلى أي حد تستطيع الملكيات العربية النأي بنفسها عن الثورات؟"، رأى فيها أنّ الرؤساء لا يبنون علاقات مع المواطنين، وأنّ البعض يظن أنّ الأنظمة الملكية أفضل من أنظمة أخرى؛ فالأردنيون يفضلون بقاء الملكية على أن تتحول بلادهم إلى سورية جديدة. وقال إنّ النظامين الجمهوري والملكي يكشفان عن نماذج متشابهة من آليات التعبئة الشعبية،

النسق، أو تغيير النسق نفسه. لكن الحراك المغربي لم يصل إلى حد التغيير البنوي، وما تحقق لا يخرج عن دائرة التغيير في التوازنات الذي قد يتضمن بعض التحولات في موقع الفاعلين من دون المساس بالقواعد الجوهرية لاشغال النسق، ما يصب في نهاية المطاف في استمرار النسق وتجدده.

ثم قدم سيدى مولاي أحمد عيال ورقة تحت عنوان "العملية الديمقرatية في المغرب وإشكالية الفاعلية: حركة شباب 20 فبراير نموذجاً"، قال فيها: "لقد تطلب التحقيق السوسيولوجي للحركة الاحتجاجية الموسومة: حركة شباب 20 فبراير التمييز بين أربع مراحل؛ انطلقت الأولى من "مرحلة المجهولة" التي اتسمت ببروز أسماء مستعارة في صفحات فيسبوكية جذبت فئة الشباب للتتوقيع على جدرانها بين مؤيدٍ ومعارض، وانتقلت من ثم إلى "مرحلة الانتشارية" التي دعمت الحركة بأتابعٍ مؤيدين من مختلف فئات المجتمع المغربي وتوجهاته السياسية، قهيداً لمحاولات الاحتفاظ والتضامن، بل وحتى الاستغلال في بعض الأحيان. أدت هذه الجدلية إلى "مرحلة انقسامية" ظهرت فيها حركات متعددة الأبعاد والانتتماءات فضلاً عن الحركة الأصل التي لم تتوقف عن المرور إلى "مرحلة المواقف والمواقف المضادة".

وتحدّث جورج فهمي عن "الأزهر ودعم الديمقرatية في مصر 2011-2015" ساعياً إلى الإجابة عن سؤال: "هل يتوافق الإسلام والديمقرatية"، من خلال التركيز على مؤسسة الأزهر الأعرق في مصر للتعليم الديني، وتحليل مواقف الأزهر من الديمقرatية.

ختم هذه الجلسة أنطونيو مارتين بوراس-غوميز بورقة عنوانها "القانون الدستوري للانفاضة العربية"، قال فيها إنَّ الثورات العربية نجحت في إطلاق عملية تغيير الدساتير وإصلاحها، على الرغم من أنَّ ذلك استغرق وقتاً طويلاً، ملاحظاً تشابهاً كبيراً في العديد من بنود دساتير مصر وتونس والمغرب، ما يعني أنَّ استلهاماً حصل ما بين تلك الدول. وحاول الباحث توضيح مدى تأثير المواقف الأيديولوجية السائدة والقوى التاريخية في صوغ فقرات دستورية محددة (مثلاً الاعتراف بدستورية دولة الرفاه الاجتماعي، أو إعلان الإسلام بوصفه أحد المكونات البارزة للهوية الوطنية والمصدر الأول للتشريع). كما ألمح إلى الخصائص الإقليمية التي تشير إلى إمكانية قيام نموذج توجّه دستوري عربي لما بعد الثورات.

تلا ذلك مداخلة قدّمتها كارلا عيسى بعنوان "الإخوان المسلمين والجيش المصري: تاريخ من العنف من عام 1954 حتى اليوم"، حاولت فيها أن تبيّن كيف أعادت الدولة العميقa في مصر والعنف المفرط الذي يمارسه النظام عملية الانتقال الديمقراطي التي أطلقتها ثورة يناير. ويتنا أمام تهديد يواجه النظام الحالي من جهتين، على الرغم من حملاته القمعية العسكرية: شبكات الإرهاب المتamية، والاحتجاجات المتواصلة.

وجاءت المداخلة الأخيرة في هذه الجلسة بعنوان "سلطة الدولة ما بين التحول والاستمرار: أمننة الديمقرatية في مصر وتونس" ألقاها أرنولد كورز، وتناول فيها مسألة تعزيز إستراتيجيات الأمن القومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة التهديدات المتزايدة لتنظيم الدولة الإسلامية. وحلل الباحث العلاقات بين الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الريع العربي، انطلاقاً من دراسات عيانية في تونس ومصر؛ حيث يخضع المجتمع المدني في كلا البلدين لتشريعات قمعية باسم الأمن القومي، الأمر الذي يطرح السؤال التالي: لماذا تمثل إستراتيجية أمننة عمليات الانتقال الديمقرatي ضرراً على تعزيز الاستقرار والسلام المستدام؟ يناقش الكاتب بالإحالات إلى مفهوم المرونة؛ أي مفهوم التعافي السريع من الصعوبات، لا سيما امتداده في دراسات التنمية المرتبطة بالكوارث الطبيعية، عواقب السياسات القمعية التي تمارسها الحكومات التونسية والمصرية على المجتمع المدني. وبناءً على تحليل المحتوى الإخباري لوسائل الإعلام الإلكترونية الذي يتناول سردية الانتقال الرسمية في مصر وتونس، يتوصّل الباحث إلى أنه على الرغم من كون تلك السياسات تهدف إلى السيطرة على المجتمع عن طريق زرع الخوف داخله، فإنها تشكّل أيضاً عامل استقطاب للفعاليات الاجتماعية المختلفة.

التحول الديمقرatي: مقاربات وأسئلة

ناقشت الجلسة اللاحقة "التحول الديمقرatي: مقاربات وأسئلة"، ورؤسها باسل صلوح. قدم محمد باسك منار الورقة الأولى فيها بعنوان "قراءة في التجربة الدستورية والسياسية في المغرب: بعد خمس سنوات على الثورات العربية". تناول فيها الباحث التجربة الدستورية والسياسية في المغرب بعد الثورات، وبحث ما عرفه المغرب من أحداث دستورية وسياسية بعد احتجاجات حركة 20 فبراير، وقال إنَّ التغيير البنوي يغيّر القواعد الرئيسية في النسق، ما يؤدي إلى تغيير في

تجارب النشطاء

الفيري بين الدولة الميراثية والدولة الحديثة، ورأى أنَّ هذه الأخيرة تفصل بين الأجهزة والأشخاص الذين يمارسون السلطة في حين تعدُّ الأولى ملَّاكاً خاصاً للحكام. وأشار الأشقر إلى أنَّ في منطقتنا من العالم أكبر ترَّكز للدول الميراثية سواء في الملكيات أو في الجمهوريات التي تحولت إلى "جمليات". وميزة الدولة الميراثية هي بناء أجهزة موالية ولاء كاملاً، ما يجعل أيَّ محاولة لإسقاط النظام تؤدي إلى صدام دموي. وأشار الأشقر إلى أنَّ الانتفاضات لم تتنطلق في هذا النوع من البلدان، بل في مصر وتونس، وميزتها أنها بُلدان "نيو ميراثيين" يقعن في منزلة بين المترتبتين، فلا هما دولتان ميراثيتان، ولا هما حديثتان بالمعنى القانوني والديموقراطي، لكنَّهما تميَّزان عن سورية ولبيا بأنَّ لجهاز الدولة استمرارية، ولم يقم الحكم بإعادة تركيبه عن بكرة أبيه كما حدث في سورية ولبيا. وهذا ما سمح في مصر وتونس بإسقاط النظام وبتمييز هذا النظام عن الدولة، الأمر الذي لم يكن ممكناً في سورية ولبيا بطريقة سلمية. وإسقاط النظام من دون انهيار الدولة، اقترح الأشقر إستراتيجية تقوم على الهيمنة المضادة من داخل جهاز الدولة بهدف تغيير النظام من دون انهيار الدولة. وهو يرى أنَّ هذا يتطلَّب تشخيصاً دقيقاً للنظام، وتقنيساً للأوهام، وتشخيصاً لآليات النظام وأدواته داخل الدولة، وتوحيد القاعدة الاجتماعية من أجل عدم ذهاب القوى المرشحة للثورة إلى الطائفية والقبلية.

تحديات الربيع

بدأ اليوم الثالث بمحاضرتين عامتين: ألقى الأولى الناشط المصري خالد العلي من مصر، وحملت محاضرته عنوان "التحديات التي تواجه الربيع العربي"، وقال فيها إنَّ المنطقة تمرُّ بوضع إنساني عبئي ومرعب ليس له ما يبرره، "فأطراف الصراع انجرروا إلى ما أنتج موجة من اللجوء علينا البحث في حلول جذرية لها، ومعالجة تداعياتها". وأكَّد العلي انحيازه إلى الرأي القائل إنَّ الثورات لم تتوقف، وإنَّ التحركات الجماهيرية ستنتصر ثانية. وقال العلي إنَّ تسمية "المراحلة الانتقالية" خاطئة لأنَّها مرحلة تأسيسية تنقل البلاد من مرحلة الثورة إلى مرحلة تثبيت الشعارات، بينما رأيناها مرحلة وأد لشعارات الثورة.

أما المحاضرة الثانية فقدَّمها أَحمد دلال، بعنوان "اللاهوت السياسي لتنظيم داعش"، بتأثِّرها بالقول إنَّ الخوف حلَّ محلَّ الأمل في ثورات الربيع العربي، وإنَّ داعش جسَّد هذا الخوف بوصفه قوة ثورة مضادة، وتطرق إلى عدم دقة ترجمة "ثيولوجيا" بـ "اللاهوت" في السياق الإسلامي. ورأى أنَّ لدى داعش سردِياته الشيولوجية السياسية

في مساء اليوم الثاني، وعلى هامش أعمال المؤتمر، وبخلاف باقي الجلسات، شهد المؤتمر جلسة ضمَّت نشطاء شاركوا في الثورات العربية في دول الربيع العربي المختلفة، قدَّموا تجاربهم ونجاحاتهم وإنْفاساتهم. وقد أدارت الجلسة فواز طرابلسي. بدأ عبد الرحمن منصور من مصر الذي قال إنَّه شارك في الثورة لأنَّ ذلك كان لا بد منه وكانت هناك فرصة تاريخية وحاسمة للخروج على نظام مبارك، ورأى أنَّ الثورة نجحت في إدخال مواطنين عاديين غير فاعلين وفتات مهمشة إلى المعادلة السياسية، ومع الوقت سيُتَّجَّ ذلك حركة ديمقراطية. أما الناشط التونسي الأمين بوعزيزي، فلم يوافق على القول إنَّ الثورة كانت ثورة شباب، بل الفتنة الأكبر على الأرض كانت من الشباب، والمدينة التي انتلقت منها الثورة هي مدينة فلاحين، وحرق البوعزيزي نفسه لم يكن معجزة، إنَّما كان هناك مشهد سياسي شبه محطم ينضمُّ عشرات الاعتصامات في الولايات والمحافظات، وكانت أجهزة الأمن لا تتحرك لأنَّها تعرف أنَّ هناك احتقاناً. وقال الناشط السوري الوليد يحيى الذي كان صحفياً في العراق، إنَّ الشعارات بدأت مطلبيَّة وكان صوغها رائياً جداً، وتسيَّست بالتدريج تحت وطأة عنف النظام الذي أَسْهَم في تحويلها إلى مسلحة. أما الناشط اليمني جمال المليكي فلم يسمع بشعُّر مكث أكثر من عام يطالب بالحرية والكرامة والعيش الكريم وبطريقة سلمية كما فعل الشعب اليمني. ورَوَّت مجد الشريجي تجربة اعتقالها في سورية، وتعرَّضها للتعذيب من دون استجواب، وأكَّدت أنَّ السلطة في المعتقل تخاف الناشطين المسلمين أكثر بكثير من الناشطين المسلمين. بينما قال الناشط المصري محمد شمس إنَّ الثورة في مصر لم يكن فيها إستراتيجية عنفية أو تفكير في العنف على الرغم من وجود بعض العنف على هامش حوادث الثورة. في المقابل، قالت الناشطة والصحفية السورية ديماء نونوس إنَّه يجب تفكير أجهزة النظام السوري بالكامل بما فيها الجيش والمخابرات، وليس الأسد فقط.

هل يمكن إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟

كان ختام اليوم الثاني من المؤتمر مع جلبر الأشقر الذي قدَّم محاضرة بعنوان: "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المحصلة الرئيسة للانتفاضة العربية"، استعداد فيها التمييز

(وزيادة القمع مقارنة حتى بفترة مبارك)، متضمناً ذلك جزءاً كبيراً من الشعبية في قاعدة مؤيديه. وعليه، قُتلت المسارات المختلفة الثلاثة في كلٍ من سورية (دولة فاشلة)، ومصر (نظام هجين)، وتونس (حكم تعددي).

جاءت المداخلة الثانية ملراد المهني، وحملت عنوان "القوى الثورية في مواجهة التحول الديمقراطي: قراءة سوسيو - سياسية للمثال التونسي"، تتبع فيها تطور الثورة التونسية ولحظاتها البارزة. وتبين أن التحول الديمقراطي كان شكلياً مقتصرًا على الدستور والبرلمان جراء توافقات جرت على حساب الثورة.

القى بعده أحمد إدعلي من المغرب مداخلة بعنوان "التحول الديمقراطي في اليمن ولبيبيا: بحث في أسباب الإعاقة"، رأى فيها أن في البلدين مسيرة متعثرة لم تؤسس لمرحلة جديدة أفقها الحرية.

وأخيراً القى محمد عزت رحيم من مصر مداخلة عنوانها "خمس سنوات على الثورة: مجال عام جديد في مصر؟"، تساءل فيها أين نقف الآن من النقطة التي بدأت منها الثورة؟ وقد حاول الباحث الإجابة من خلال أربعة موضوعات: علاقة الدولة - المجتمع قبل الثورة وبعدها وانتقالها من دولة فوق المجتمع إلى الحرية التامة والسيولة البالغة طيلة 2011، ثم العودة إلى محاولة السيطرة على المجتمع والرجوع إلى البداية؛ والمجال العام في فترات التحول والثورات الذي يحدث فيه الصراع بين الدولة والمجتمع ويختلف باختلاف الأنظمة السياسية سلطويةً كانت أو شموليةً أو ديمقراطية؛ ورمزيّة البعد المكاني وعلاقة المكان بالهوية؛ والمجال العام الافتراضي وتجلياته وأثره، خصوصاً الإنترنّت بوصفها وسيلة للحشد والتبيّثة ومصدراً للأخبار وفضاءً للنّقاش وتبادل الخبرات.

ترأس حازم الأمين الجلسة الموازية، وكانت المداخلة الأولى فيها لكلٍ من ليلى قبلان وعمرو قطب اللذين قدما ورقة مشتركة حملت عنوان "التحالف بين القوى العلمانية والإسلامية في مرحلة ما بعد الثورة: حالتا مصر وتونس"، وحاولا فيها التعرّف إلى التعاون والتفاعل بين قوى المعارضة العلمانية والإسلامية، في كلٍ من مصر وتونس في مرحلة الثورة وما بعدها، وإجراء مقارنات ومقارلات بينهما. وخلص تقييم الباحثين للخيارات التي اعتمدها الإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس إلى أنها كانت مرتّبة ارتباطاً عميقاً بعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وفروق دقيقة في المشهد السياسي لكلا البلدين. وبين نموذج التحالفات بين هاتين المجموعتين أنها تتوقف على علاقتهما السابقة مع الدولة العميقه والتهديد المحسوس من

التي تبني وتشكّل تدخلاته في العالم. وتناول دلّال بعد ذلك إسلامية داعش وأشار إلى أنه لا يمكن إنكارها، مبيّناً في الوقت ذاته أن الانتهاء إلى الإسلام هو أمرٌ محل جدال ونزاع، وأنّ إسلام داعش يجسده مسلمون محدّدون لا يشاركون جميع المسلمين قيمهم وفهمهم. والتفت الباحث بعد ذلك إلى الطرائق والمفاهيم التي يستخدمها داعش: ممارساته النوعية أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً، واقتاصاداته، وعلاقاته مع المجموعات الأخرى، واستخدامه التقنية ومنتجاته الحداثة، واستخدامه العنف. وحاول أن يستشف مشروع داعش من مرجعياته وإصداراته مثل أعمال أبي مصعب السوري ولسان حاله "دابق"، وكتب مثل "إدارة التوحش" و"المذكرة الإستراتيجية". وتوصل في النهاية إلى أنّ لداعش مشروعًا، نقهه ليس يسيرًا، إذ لا يكفي نقد العنف والقسوة، ولا بدّ من تبيّن الشيولوجيا السياسية التي أقامتها ولوتها باتجاه معين.

مازق التحول الديمقراطي

أعقب هاتين المحاضرتين جلستان متوازيتان؛ عُقدت أولاهما تحت عنوان "من الثورة إلى مازق التحول الديمقراطي"، وترأسها سعود المولى. قدم ريموند هيبيوش الورقة الأولى فيها، وكانت بعنوان "في تفسير المسارات والتطورات المتباينة للانتفاضات العربية وفهمها في سورية ومصر وتونس". وقد حاول فيها الباحث مقاربة التنوع ما بعد الثورات العربية سوسيولوجياً تاريخياً، حيث قال إن الانتفاضات العربية تمخضت عن مسارات متباينة. ويمكن للمرء، من حيث المبدأ، تقييم الدول وفقاً لبعدين: 1. مستوى قياس الدولة، وقد أدىت الانتفاضات في هذا المنحى إلى إضعاف دولٍ عديدة، أسفرت في حالات عدّة منها عن "دولة فاشلة" (لبيبيا، واليمن، وسوريا). 2. يمكن تمييز الدول المتماسكة وفقاً للحكم، والذي بدوره يختلف وفقاً لبعدين: مستوى نزاع النخبة، ومستوى اندماج الجماهير، مع وجود أربعة نماذج ممكنة لنظام الحكم: مستوى متدين من نزاع النخبة والاندماج الجماهيري (استبدادي)؛ ومستوى عالي في كلّيّهما (حكم تعددي)؛ وحالتين هجيتين: قياسك شديد للنخبة وتدني الاندماج الجماهيري (حكم أقلية لبرالية)؛ وقياسك ضعيف للنخبة وارتفاع الاندماج الجماهيري (استبدادي تعددي). وقد أدىت الانتفاضة في تونس فقط إلى حكم تعددي. واتّبعت مصر صيغة هجينة لكن في مسارٍ متغيّر، فاتجهت أولاً نحو حكم تعددي، لكنّها عكست الاتجاه في استعادة كبيرة للنظام القديم في ظل نظام السياسي ترافقت مع تقلّص النزاع

العربية"، ضمنها التساؤلات التالية: هل يشكل العنف المجتمعي المندفع في إطار العنف السياسي خاصية بنوية من خصائص المعايير الأهلية الإرثي، ولا سيما في المجتمعات العربية المرتبطة الهوية؟ وما أثر الاستقطاب العلماني - الإسلامي في عسر عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز ديناميات التفكك الاجتماعي، وتمييع الوفاق الاجتماعي العام في مراحل التحول؟ وأي علمانية أو أي علمانيين وإسلاميين يمكنون في هذا الاستقطاب؟ وما آثار وسائل التواصل الاجتماعي وحدودها؟ وهل هناك مبالغة مفرطة في أدوار هذه الوسائل بحيث غدت كأنها بديل من العوامل الاجتماعية - السياسية الحقيقية في اندلاع حركات الاحتجاج والثورات؟ أم أن دورها تقني تكميلي في تبادل الأفكار وتوصلها وتسهيل عمليات التجمّع؛ بالمعنى السياسي للتجمّع؟ وهل يخطّى هذا الدور حدود الوساطة التقنية؟

البني التقليدية والتحول الديمقراطي

لاحقاً، انعقدت جلسات متوازياتان آخرتان، تحت عنوان "البني التقليدية والتحول الديمقراطي"؛ ترأس الأولى ناصر ياسين. وقدّمت هبة رؤوف عزت الورقة الأولى فيها، وكانت بعنوان "بين صحوة القبيلة وسطوة المدينة: قراءة في مشهد القرون الوسطى الجديدة"، رصدت فيها التحولات التي قادت إليها إخفاقات الدولة في العالم العربي، وعجزها عن تحقيق مشروع الاستقلال، وكيف أدى عجز الدولة عن الوفاء ملتفقة وتحقيق السيادة الحقيقية على مناطقها، إلى ديمومة منطق القبيلة حتى داخل مؤسساتها، بل وداخل التنظيمات التي نشأت معارضة الدولة ذاتها، حتى في الدول التي لا تعرف ظاهرة القبيلة السافرة. وبحسب عزت، فإن منطق القبيلة تسلل إلى المؤسسات التي ثوتت الدولة ببناءها على المسؤولية واللا شخصنة.

ثم قدم مازيار غيابي ورقة بعنوان "دول بلا شعوب: الحرب الأهلية وزنوج السكان في الشرق الأوسط"، درس فيها الحرب الأهلية بوصفها نماذج للحكم، محاولاً إضافة مجموعة جديدة من نماذج التحليل إلى ميدان أدبيات ما بعد الريّف العربي التي تستهدف إعادة ترتيب التفاصيل في قاعدة البيانات العلمية، بدلاً من إضافتها.

وقدّمت ريهام خفاجي ورقة بعنوان "الهويات الفرعية في المجتمعات العربية، الغياب الم-tone والحضور المؤلم"، رأت فيها أن ميلاد الدولة العربية على يد الاستعمار جلب واقعاً مشوهاً وسياسات كسيحة.

زمر مختلفة، والهوية الاجتماعية والسياسية لكلا البلدين. وقد أملت هذه العوامل عملية انتقالية لتونس أعطت طابعاً مؤسسيّاً لمستنقعات المعارضة من خلال تعددية ميالة إلى الصراع، على العكس من مصر التي لم تُمنح الخلافات فيها أيّ فرصة للتغيير الدستوري، ما أدى إلى الأزمة السياسية التي ما زلنا نشهدها اليوم.

ثم قدم عبد الوهاب الأفendi ورقة بعنوان "حالة مناعة مرتدة: تجليات المرض العربي في تنازعات ما بعد الريّف العربي"، قال فيها إنّه مع اندلاع ثورات الريّف العربي، لم تكن الضحية هي الأنظمة المتداigne وحدها التي انهارت مثل بيوت العنكبوت، بل كذلك كثير من النظريات السياسية التي قدّمت لتفسير الواقع السياسي العربي، وخاصة "التفسير الثقافي" للتخلّف الديمقراطي الذي ارتفعت أسمهان المروّجين له بعد سقوط جدار برلين. وقد خلف هذا التفسير التعليل التنموي الذي ساد في إطار نظرية التحديث ومشتقاتها في الفترات السابقة، وكان أكثر من روج له المستشرقون، وتابعهم في ذلك مفكرون عرب كثي، فسّروا التخلّف الديمقراطي العربي بالدين، أو في أضعف الإيمان بـ"الثقافة السياسية العربية" المشبعة عند البعض بـ"الأبوية" أو "القبيلية". وسعى الأفendi إلى تقديم إجابة أولية عن هذا السؤال: بطرح فرضية إصابة الجسم السياسي العربي بمرض "المناعة المرتدة".

وقدّم الحسن بن النجيم "قراءة حول عصر التغيير داخل الفضاء العربي"، تضمنت تأملات نقدية - تاريجية في عصر التحول داخل الفضاء العربي. وقف الباحث على طبيعة العلاقة الرابطة بين الآمال المعلقة على هذا الحراك والواقع التاريخي الذي فرض تمثّلاته على الأفراد والجماعات، بعد خمس سنوات من انطلاق الحراك، وناقش أهمّ العرّاقيل التي توقف أمام التغيير والتحول. وهي عوامل تاريخية، في رأيه، تتلخص في ما يسمّيه "إشكالية الفهم التاريخي"؛ انطلاقاً من الإشكالية المركزية التالية: كيف انعكس سوء الفهم والإدراك العقلي للثورة على جغرافية العقل العربي؟ عالج الباحث هذه الإشكالية بمقاربة تاريخية ومن أربعة محاور رئيسة ومتكمّلة؛ الأول قدّم من خلاله أوليات الفهم التاريخي للفضاء العربي. والثاني توقف من خلاله على تمثّلات الثورة في الثقافة العربية - الإسلامية بحيث ناقش المفهوم وتطوره، ثم كيف استوعبت الذهنية العربية مفهوم الثورة. وفي المحور الثالث، حلّ الواقع العربي من خلال منطقتين: أيديولوجية الثورة، وآفاق التغيير. وانتقل في المحور الرابع والأخير لمناقشة مسألة الطائفية بوصفها أيديولوجيا للراهن العربي مع إرهاصاتها التاريخية.

ثم قدم جوهر الجموسي ورقة بعنوان "العنف السياسي الممنهج عبر الشبكات الإلكترونية ومعوقات التحول الديمقراطي في بلدان الثورات

المميزة، ما يعني أن يكون لها دور حاسم في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي في سوريا ما بعد الصراع.

بعد ذلك، قدمت رباب المهدى ورقة بعنوان "الانتقال الديمقراطي وخصوص الطبقة الوسطى العربية"، رأت فيها أن المهمشين هم الذين حولوا الحراك إلى ثورة، وأن "التحول الديمقراطي" ليس سوى منظور ضيق خطي يتصور أن المجتمعات تندد الديمocrطية غاية تمر إليها بمراحل محددة. وتشتبه الباحثة، في نقد لفكرة التحول الديمقراطي، هذا الأخير بأنه، حين يُؤخذ منظوراً يُنظر منه إلى الثورات العربية، أشبه بخرم إبرة ننظر منه إلى زلزال كبير. فالتحول الديمقراطي لم يكن هدف الثورات، ومن خرجوا يطالبون بالحرية والكرامة والعدالة كانت الديمocrطية بوصفها نظاماً بالنسبة إليهم أداة وليس غاية.

قدم عادل الشرجي الورقة الأخيرة في هذه الجلسة، وحملت عنوان "التكوينات الاجتماعية وتداعياتها على الثورة اليمنية: القبيلة والطائفة".

الربيع العربي والاستقطاب الإقليمي والدولي

كانت الجلسة الأخيرة للمؤتمر تحت عنوان "مسارات الثورات العربية: الاستقطابات الإقليمية والدولية"، وترأسها رامي خوري. قدم ياسر جزائري الورقة الأولى فيها بعنوان "احتواء الثورات العربية والحفاظ على النظام الدولي"، تحدث فيها عن سياسة الاحتواء التي تبنّاها بعض القوى الدولية تجاه الثورات العربية، والتي كثيرةً ما تؤدي إلى نتائج عكssية؛ بحسب الباحث الذي رأى أن سياسة الاحتواء قادت إلى إفشال الثورات العربية، غير أن هذه السياسة ولدت فراغاً استغلّه داعش ليؤسس كياناً يُثْلّ خطراً على الجميع.

ثم قدمت فيليسيا براتو وفؤاد بوزين الدين مداخلة مشتركة بعنوان "التهديدات الخارجية للانتفاضات العربية: مفارقات بين رؤى العام المستقر وغير المستقر"، قاما فيها بدراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية الموضعية للدول العربية، ثم ناقشا على ضوئها المعتقدات والمواقف السياسية للجماهير العربية. وباستخدام المؤشرات الوطنية لتوضيح النقاط المطروحة، اتفق الباحثان على أن الدول المهمشة هي ظاهرة معقدة، تترافق مع وجود العديد من الجهات السياسية الفاعلة في مستويات عدة، وتقيّد محدود بالقانون والممارسات الرسمية، وفرض اقتصادية ضحلة، وبنية تحتية غير مؤهلة، وتدخل خارجي واسع

وحلّت محلّها تحولات حالية عسيرة يمكن الانطلاق منها نحو تغييرات عميقة في كنه العلاقة بين الهوية والدولة العربية. ولا تكاد تتعدد السيناريوهات المتاحة للعلاقة المرتبطة والمركبة بين الطرفين؛ فاما التسطي/ الانهيار أو التغيير/ الديمocrطية. ويعني سيناريو التسطي/ الانهيار سيطرة الهويات الفرعية على مساحات سيادة الدول، واختراق حدودها باتجاه إعادة ترسيم قائم على السردية الهوية. وبقدر ما تفكك دولة، فمن المشكوك فيه إقامة بناء سليم على أنقاضها. فالهويات بصورتها الحالية إقصائية، ولا ترنو نحو تعايش بناء مع محيطها الخارجي أو الداخلي. كما أن سيطرة الدولة "المتوحشة" على جماعاتها المحلية تصب في السيناريو ذاته؛ فالنتيجة استقرار هش، وربما حرب بلا غالب، كما ذكرت أن سيناريو التغيير باتجاه ديمocrطية تشاركية هو وحده الذي يقدم محاولة لرأب صدع العلاقة التاريخية بين الهويات الفرعية والدولة.

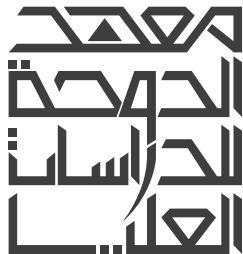
ترأس الجلسة الأخرى شارل حرب. وشارك فيها نعيم شلغوم بورقة حملت عنوان "تأثير السياق الاجتماعي في مسار التحول الديمقراطي في ظل تحولات الحراك العربي الراهن: قراءة سوسيولوجية في واقع التجربة الجزائرية"، تساءل فيها عن الأسباب التي أبّقت الجزائر استثناءً لم يمسه الربيع العربي، إذ أوضح أن عسر التحول الديمقراطي في الجزائر في ظل فشل الربيع العربي في إحداثه، له تفسيرات سوسيولوجية؛ منها أن هذا الربيع لم يصل إلى درجة المطالبة بالانتقال الديمocrطاني، بحسب الباحث. وهذا ما يظهر في طغيان الطابع المطّلبي وغياب الشعارات والرموز السياسية عنه، ما أدى إلى سهولة احتوائه من جانب النظام السياسي متهجّاً بذلك سياسة شراء السلم الاجتماعي، وياعتماده خطاباً زاوج بين الشعوبية والتوكيف، قام من خلاله بتقديم صورة نمطية حول سلبية التغيير والتحول الديمocrطاني الذي لا ينبع إلا الفوضى وعدم الاستقرار، ما جعل المجتمع يتخوف من اللجوء إلى التغيير خشية تكرار سيناريو العشرية السوداء.

قدم عصام الخفاجي الورقة الثانية تحت عنوان "مدن وبلدان ومهّمشون في السباق إلى دمشق". وقد حاول فيها الخفاجي تجاوز ثنائية سني - علوي، وكذلك التفسير الطبقي، ليسلط الضوء على الطريقة التي تفاعلت بها الجماعات الاجتماعية/ المحلية المختلفة داخل سوريا مع الثورة. ورأى الباحث أنه مع تزايد عسكرة الحرب اضطّلت مجموعة قوية بدور قيادي في الصراع، وهي الطبقات المهمشة والمهجّرون الجدد الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة على أطراف المدن الكبرى. وتميز كل واحدة من هذه الجماعات بدينامياتها وتصوراتها الخاصة عن الأزمة، ولدي كل منها أهدافها

مسبوبة من الفوضى والعنف، تضاءل دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى حدّ أن تصبح متفرجة، متعاملة مع أعراض الأزمات بدلاً من التأثير في مسار التطورات، فضلاً عن تشكيلها.

أما المداخلة الأخيرة في الجلسة وفي المؤتمر، فكانت لنatalia Brinkhoff، تحت عنوان "المقاربة الروسية للفاعلين غير الحكوميين في المشرق العربي خلال الربيع العربي"، قالت فيها إنّه على الرغم من الشكوك الأولية تجاه الربيع العربي في بداية الانتفاضات، فإنّ روسيا لم تر أيّ تهديد لمصالحها، بيد أنّ سياستها في ذلك الوقت كانت منفعلة أكثر منها فاعلة. ومع ذلك، فإنّ تخوّف روسيا من إمكانية تكرار السيناريو الليبي في جميع أنحاء العالم العربي وضعها في طرف الإبقاء على الوضع الراهن على الساحة الدولية. وتناولت الباحثة نهج روسيا حيال منظمات غير دولية، مثل حزب الله وحماس، وتغيير سياسة روسيا في الشرق الأوسط و موقفها من الربيع العربي، مع الإشارة إلى أنّ موسكو تُبدي ارتياحًا أكبر عند التعامل مع الدول والحكومات.

النطاق. وتؤدي هذه العوامل إلى انعدام الثقة النفسية والشعور بالتهديد وعدم اليقين والنفور من التدخل الخارجي ونشوء مشاعر مغuadaة حيال الانتفاضات العربية، أوضحت عن طريق البيانات المستمدّة من عدة مسوحات أجريت مؤخرًا في بعض الدول العربية. أتت بعد ذلك مداخلة مورييل أوزبورغ "الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المترنّج العاجز والدور غير الفعال في نشر الديموقراطية أو تحقيق الاستقرار" التي رأى فيها أنه في عام 2011 تبنّى سياسيون ودبلوماسيون ووسائل إعلام ورأي عام في أوروبا بحماس ما سمي بالربيع العربي. وتعهد الاتحاد الأوروبي بدعم سخيّ لعمليات التحول التي بدأت في المنطقة عبر نهج ثلاثي الأبعاد يجمع بين الدعم المالي، وقابلية الوصول إلى الأسواق، وتزايد في سهولة الحركة، ومن خلال تفعيل سياسة الجوار الأوروبي أيضًا. ومع ذلك، فإنّ الأوروبيين، مثل أطراف أخرى، لم يرقوا إلى مستوى وعودهم. فعلى خلفية انحدار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مستويات غير



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

يعلن معهد الدوحة للدراسات العليا عن

فتح باب القبول لبرامج الماجستير للسنة الجامعية ٢٠١٧-٢٠١٦

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأدب المقارن (عربي - غربي)

التاريخ

اللسانيات والمعجمية العربية

الإعلام، الصحافة والدراسات الثقافية

الفلسفة

العلوم السياسية وال العلاقات الدولية

علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية

ماجستير تطبيقي في الإدارة العامة

السياسات العامة

اقتصاديات التنمية

ماجستير تطبيقي في الإدارة العامة والسياسات

مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني

إدارة النزاع والعمل الإنساني

www.dohainstitute.edu.qa

admissions@dohainstitute.edu.qa

dohainstitute.edu.qa

dohainstitute

يقدم المعهد منك دراسية

آخر موعد لتقديم الطلبات: ١٣ آذار / مارس ٢٠١٦



صدر حديثاً

المؤلف: مجموعة مؤلفين.

الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومعالجتها

يضم كتاب "عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣" ٧٨٤ صفحةً من القطع الكبير) الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خلاصة الأوراق والشهادات التي قدمت للمؤتمر الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على مدى يومين في العاشر والحادي عشر من نيسان / أبريل ٢٠١٣، وقد تضمن جدول أعماله شهادات شخصيات ساهمت، على نحو أو آخر، في الحدث من مواقعها المختلفة، منها سنت شهادات يقدمها هذا الكتاب في القسم الرابع، علاوةً على روّى أكاديمية بحثية قدمها أربعة وعشرون باحثاً بحثوا في الخلفيات والتداعيات الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمّت عنها الغزو والاحتلال اللذان انطلقا لينفذَا سياسات تمّ التخطيط لها في وقت مبكر.

دعوة للكتابة

” تدعو دورية ”سياسات عربية“ الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوارات حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى ”سياسات عربية“ للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يديه المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بترابع التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طبيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضييّق برصانة المضمون.“

ترسل كل الأوراق الموجّهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز